النواب شددوا على ضرورة تغليظ العقوبات وإيجاد معامل متخصصة لفحص العينات

مجلس الأمة أقر المداولة الأولى لقانون إنشاء الهيئة العامة للغذاء.. بالإجماع

■ هاني شمس: «الصحية» هي من طلبت التحقيق في العلاج بالخارج واتهامها بالتواطؤ مع الحكومة مستغرب

الراشد مترئسا جلسة الأمس

علي الراشد محييا الأعضاء (تصوير: صالح محمد)

كتب: عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة على مشروع قانون بانشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية بالاجماع بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولته الاولى.

وأكد عدد من النواب حاجة البلاد الى هذا النوع من مشاريع القوانين لاسيما في ظل ما اثير اخيرا من شبهات بوجود لحوم فاسدة في السوق المحلية وغيرها من المخالفات بهذا الشأن بسبب عدم وجود جهة للرقابة الفعلية على الاغذية.

وشددوا على ضرورة اقرار القانون وتنفيذه وتغليظ العقوبات على مخالفي القانون مطالبين بايجاد معامل متخصصة تعمل على فحص عينات الاغذية المستوردة بالسرعة الممكنة بما يمنع من الحجز عليها وبالتالي تلفها وخسارة أصحابها كما تمنع من تدخل الواسطة في ادخال الاغذية الفاسدة.

واحال مجلس الامة في جلسته امس، على الحكومة مشروع القانون بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولته الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون بموافقة 45 عضوا من اصل الحضور وعددهم 50 عضوا وامتناع خمسة اعضاء عن التصويت.

وكان المجلس اقر مشروع القانون في مداولته الاولى في جلسته المنعقدة بتاريخ 20 مارس الماضي.

من جانب آخر رفض المجلس اقتراحا بتشكيل لجنة برلمانية مؤقتة من سبعة اعضاء تسمى «لجنة شؤون النفط».

ووافق المجلس على توصية باحالة كل ما تمت مناقشته خلال الجلسة بشأن الازمة المرورية الى لجنة المرافق العامة البرلمانية لدراسته مع الجهات الحكومية المعنية وتقديم تقريرها بشأنه خلال شهرين.

وكان المجلس اعد عددا من التوصيات اثر انتهاء مناقشة الازمة المرورية في جلسته في العشرين من مارس المنصرم الا ان انتهاء وقت الجلسة حينئذ حال دون تلاوتها والموافقة عليها.

جانب من جلسة مجلس الأمة

■ ذكرى: لدينا تمديد لاختصاص هيئة القوى العاملة وعدم وجوده يجعلها بلا فائدة

■ لن نتدخل فيمن يعمل ونسعى إلى إلغاء نظام الكفيل وفقط سنعطي تصريح الاستقدام

■ العدوة: المطاعم في الكويت أكثر من المدارس وأتمنى أن توكل هيئة الغذاء لوزير شجاع يبطش بـ«الحرامية»

■ المعيوف: تشكيل اللجنة النفطية الدائمة ضرورة وأستغرب معارضتها لأن القطاع يشكل عصب الحياة

■ عبدالصمد: القضية المرورية مهمة ونتصور أن الوافدين هم سببها وهذا الكلام غير صحيح

■ الهاشم: مشكلتنا في كثرة الهيئات وكل دول الخليج لديهم هيئة واحدة لا يتجاوز عدد أشخاصها 7 لتسريع اتخاذ القرار

■ حماد: لابد من وجود مختبرات في المنافذ وفحص المياه بعد النتائج غير المطمئنة لتلوثها

محمد الرشيدي خلال الجلسة

عدنان عبدالصمد متحدثا

افتتح رئيس مجلس الامة الجلسة العادية الساعة التاسعة وتلا الامين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين.

التصديق على المضابط.

يصادق المجلس على المضبطتين رقمي 1306/أ، 1306/ب.

الراشد: هل هناك اي ملاحظات على المضبطة؟

صادق المجلس على المضابط.

د.رولا دشتي: الحكومة تطلب ان يكون اول بند غدا القروض الاستهلاكية وقانون التراخيص التجارية.

«موافقة عامة».

رسالة من السيد العضو فيصل محمد الكندري يطلب من المجلس تشكيل وفد برلماني لزيارة ميناء مبارك الكبير والعلامات الحدودية والمنشآت النفطية المحاذية للحدود الشمالية.

رسالة من السيد رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل يطلب تمديد المهلة الممنوحة للجنة لتقديم تقريرها حول بعض الموضوعات «العلاج بالخارج - وضع المستشفيات الحكومية - التأمين الصحي للكويتيين - خصخصة الخدمات الصحية» إلى دور الانعقاد القادم، واستبعاد موضوع العلاج بالخارج لتكليف اللجنة بالتحقيق فيه من قبل المجلس.

رسالة من السيد رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل يطلب من المجلس تكليف ديوان المحاسبة بإعداد دراسة بشأن العلاج بالخارج عن السنتين الماليتين «2011 - 2012، 2012 - 2013» على أن يوافي المجلس بتلك الدراسة خلال ثلاثة اشهر من تاريخه.

رسالة من السيدة وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزير الدولة لشؤون مجلس الامة تطلب من المجلس الموافقة على تخصيص جلسة يوم الخميس الموافق 2013/4/4 لمتابعة توصيات الجلسة الامنية ومناقشة الوضع الصحي وتأجيل مناقشة التركيبة السكانية وقضية البطالة لجلسة اخرى.

يوسف الزلزلة: قضية العلاج بالخارج اصبحت هما كبيرا واصبحت تعتمد على المحسوبية والواسطة لابعد مدى، ولا اعرف هل هناك مراقبة على لجان العلاج بالخارج؟ ابغى أن نتحرك من دون حسيب أو رقيب بالرغم من ان منهم أطباء ومتخصصين لهم خبراتهم، واتمنى ان تأتي الموافقة على ان يحقق في ذلك ديوان المحاسبة لأن الأمر بدأ يطغى على الحق.

واشكر الحكومة على رسالتها الرابعة فيما يتعلق بعقد جلسة خاصة الخميس لمناقشة التوصيات الأمنية، فكل يوم نسمع حدثا في الكويت دون أن نسمع صوتا من الحكومة أو الوزير أو الوزارة فهناك شباب اخذوا السيوف والمطاعات ودخلوا مخفرا واخرجوا المتهم ودهسو وضربوا الشرطة فالأوضاع الامنية اصبحت خطرة البلد اصبح في وضع امني خطير والكلام موجه لسمو الرئيس، يا سمو الرئيس كفى فوزارة الداخلية لا تقوم بواجبها كما ينبغي، نحن نتكلم عن خطر محدق ببلدنا الكويت.

عبدالحميد دشتي: الرسالة الأولى بشأن تشكيل وفد لزيارة ميناء مبارك هو مقترح جميل جداً ولكننا احوج ما نكون الى الذهاب الى ابعد من ذلك لزيارة العراق، والبرلمان العراقي وهذا دورنا، فرئيس الوزراء عاكف على زيارة العراق فاين دورنا كنواب؟، فالأهالي يحرصون على زيارة العتبات المقدسة، وبالتالي التواصل مطلوب، وخلونا نتجاوز العلامات الحدودية، لأن الظروف تتطلب توطيد العلاقات مع الدول المجاورة، فياليت تعجل بالزيارة المزمع ان تقوم بها الرئاسة والوفد البرلماني.

العلاج بالخارج وما ادراك ما العلاج بالخارج واستجداؤه من قبل المستحقين، فكل بيت اليوم به مريض بالسرطان واهله يستجدون العلاج بالخارج في ظل وجود خدمات صحية متردية، لا توجد مرافق صحية متكاملة.

لماذا يحتاج الى نواب ليتوسطون للمريض؟! وسنناقش تفاصيل الوضع الصحي في البلاد يوم الخميس في الجلسة الخاصة وخاصة العلاج بالخارج من جملة الوضع الصحي المتردي.

خالد الشليمي: موضوع زيارة ميناء مبارك والمنشآت النفطية فالمشكلة في العراق وليس في الكويت فالعراق مطالبة ان تبسط سلطتها على حدودها، واتمنى من رئيس الوزراء ان يضع الحكومة العراقية امام مسؤولياتها في بسط الأمن على حدودها، الكويت لم تخرج منها رصاصة تجاه العراق والعراقيين، والشباب الكويتي والحكومة قادرة على بسط الأمن على الحدود.

العلاج بالخارج هو أحد المشاكل الكبرى التي عانى منها المجتمع الكويتي وتم استغلاله من قبل الحكومة أيضا وساهمت في تمرير معاملات النواب حتى بلغ نصاب معاملات احد النواب السابقين 600 قرار، وغيره 500 قرار للعلاج بالخارج هذا الموضوع تستغله الحكومة تختار من يضع القرار لمن ترد هي، وآخر التقارير تذكر أن حالات السرطان تجاوزت 40 الف حالة، والوزارة والحكومة لم تتدارك خطورة ذلك أو تأخذ خطوات للحد من خطورة هذا المرض ويجب ان يكون ديوان المحاسبة هو من يقوم بهذا الأمر، حتى أصبحت اللجنة الصحية البرلمانية شبه متواطئة مع الحكومة في هذا الأمر، ولا نرغب في تأجيل تكليف الديوان بهذا الأمر، ونتمنى من اللجنة دعم هذا التوجه بأن يدخل الديوان في هذا الموضوع لكشف عظم وحجم الفساد في هذا الملف.

هاني شمس: استغرب قول خالد الشليمي ان اللجنة الصحية متواطئة مع الحكومة بالرغم من ان اللجنة هي من طلبت ان يحقق الديوان في هذا الشان واللجنة هي التي ارسلت الرسالة.

عصام الدبوس: العلاج في الخارج اقول إن الاخوان في اللجنة متياطئون في اتخاذ اجراءات، فحالات مرض السرطان في ازدياد، واللجنة الوزارية لجنة العلاج بالخارج تقول بأن العلاج متوافر حتى تنتهي مصائر الناس نتيجة لعدم توافر العلاج، لا يوجد عقاب رادع للمتسببين في ذلك، والدولة ملزمة بحماية صحة الناس، ولم تضع وزارة الصحة خطة لدراسة مسببات هذا المرض، ونطلب من أعضاء اللجنة سرعة انجاز هذا الملف، وأؤكد أن اللجنة الصحية متراخية ومتباطئة في اجراءاتها مع الملف الصحي وخاصة التحقيق في مخالفات العلاج بالخارج، وكذلك أرجو من الوزير الاهتمام باركان وزارته.

نواف الفزيع: اشكر اللجنة الصحية التي طلبت احالة ملف العلاج بالخارج الى ديوان المحاسبة، وزير الصحة اقول له ان اختيار رئيس لجنة العلاج بالخارج لها معايير ادارية ومالية ونسأل عن تعيين الاخير للوزير لرئيس اللجنة، فما مدى المعايير التي تم اختياره بناء عليها، هذا الملف خطير واستخدم سياسيا وهو من أخطر هذه الملفات لمواجهة الفساد في البلد، حالات من السرطان ترفض في مقابل حالات اقل طبيا وبسبب صفقات سياسية مع اطراف وهذه اللجان يتم التدخل في عملها لتمرير معاملة شخص على حساب شخص آخر وعلى حساب المال العام، يقولون ان العلاج متوافر والاكيد انه غير متوافر، ومرض السرطان تطورت مجالات الاستشفاء منه الا في الكويت فليس عندنا اسرة متوافرة، الحكومة تمارس الهوى السياسي حتى على مرضى السرطان.

صالح عاشور: الرسالة الاولى في محلها، فدور المجلس والحكومة تقوية العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع العراق، من خلال التفاهم استطعنا صيانة جميع علامات الحدود بين البلدين من المنصة رقم 1 الى 160، وبالنظر